

جبران، سليمان (2009). على هامش التّجديد والتّقييد في

اللّغة العربيّة المعاصرة

أثار حاج يحيى

في غالبية القضايا الإنسانيّة دائماً ما يدور صراع أو اعتراك بين تيارين أساسيين: التّيار الأوّل هو التّيار التّقليديّ الذي يتشبّث بالقديم رافضاً أيّة تجديديات، معتبراً أنّ الشّيء القديم هو شيء مقدّس وكامل، وبالتالي، فإنّ قصارى ما يطمح إليه هذا التيار هو المحافظة على هذا القديم. أمّا التّيار الآخر فهو التّيار المحدث، والذي يدعو إلى مواكبة العصر من خلال التّجديد والتّغيير والتّطوير، والتّخلّص من كلّ شيء قديم قد بات مهترئاً وغير ملائم لواقعنا المعاصر. وقد رافق هذا الصّراع المجتمعات الإنسانيّة على مرّ العصور، بمعنى أنّ الحداثة، أيّاً كانت، لا تقتصر على العصر الحديث، بل تتضمن كلّ محاولة للخروج عن الأعراف والمسلمات والتّقاليد المألوفة في مختلف المجالات.

ويحتدم هذا الصّراع في مجال اللّغة العربيّة وآدابها، فهناك من يدعو إلى المحافظة على هذه اللّغة بهيئتها القديمة التي توارثناها من جيل إلى آخر عبر مئات السنين، من جانب آخر، نجد فئة تدعو إلى إحياء اللّغة العربيّة وبعثها ودبّ روح المعاصرة فيها لتتلاءم مع الزّمان والمكان والظّروف الاجتماعيّة؛ فاللّغة ظاهرة اجتماعيّة متأثرة بواقع المجتمع وظروفه.

ويعتبر كتاب **على هامش التّجديد والتّقييد في اللّغة العربيّة المعاصرة** محاولةً هامّة لتجديد اللّغة العربيّة وإصلاحها وعصرنتها. يشقّ مؤلّف هذا الكتاب طريقاً ثالثاً للتّعامل مع اللّغة العربيّة، فهو يرفض طريق التّزمت والتّعصّب لها باعتبارها نموذجاً كاملاً وثابتاً لا حاجة لإصلاحه، كما ويرفض التّوجّه الكاره للّغة العربيّة والمطالب بالتّخلي عنها، وفي المقابل

يقترح المؤلف تجديد اللغة واستحداثها بدافع الحرص عليها والرغبة في تحويلها إلى لغة حيّة، نابضة ومزدهرة. وتتبع أهميّة هذه الكتاب من غنى مضامينه وتعدّدها، والخبرة اللغويّة الواسعة لمؤلفه، ومنهجية في الدّراسة والبحث، وطرح المضامين وتحليلها بشكل علمي وموضوعي، مستشهداً بأقوال رواد النّهضة العربيّة، ومعتمداً على القواميس اللغويّة المختلفة، الكلاسيكيّة منها والحديثة، مثل: المنجد، لسان العرب، المعجم الوسيط، المورد، القاموس الجامع، أيلون وشنعار، وغيرها. هذا فضلاً عن استشهاده بأبيات شعر كلاسيكيّة وحديثة وآيات قرآنيّة كشواهد على النظريّات اللغويّة المطروحة. وتجدر بي الإشارة إلى أنّ هذا الكتاب لا يعتبر النّشاط الأوّل للكاتب في هذا المجال، فهو من مؤسّسي مجمع اللغة العربيّة، وصدر له عدّة كتب في مجال اللغة العربيّة وآدابها، بالإضافة إلى العديد من المقالات التّقدية التي نشرها المؤلف في المجالات المختلفة: الورقيّة والرقميّة.

يتكوّن الكتاب من 159 صفحة كبيرة الحجم، وقد صدر في طبعته الأولى والوحيدة عام 2009 في حيفا عن مجمع اللغة العربيّة، يُستهلّ الكتاب بأبيات من الشعر، يتلوها التّمهيد، وقد كتبه أحمد أمين ونشره في مجلّة مجمع اللغة العربيّة، وبعد ذلك تأتي المقدّمة بقلم عادل مصطفى. ويتضمّن الكتاب سبعة فصول، هي: لغتنا العربيّة لا هي عاجزة ولا معجزة!، متى نؤلف نحواً حديثاً للغتنا الحديثة؟، دور الشّدياق في تطوير اللغة العربيّة، "العاميّة" و"الفصحى" مرّة أخرى!، التّرادف: غنى أم ثرثرة؟، تصحيح الصّحيح!، تجلّيات التّجديد والتّقييد. وفي النّهاية تأتي قائمة المحتويات، ثمّ قائمة إصدارات كاتب المقدّمة فالمؤلف.

يستهلّ المؤلّف كتابه ببيتين من الشعر يصف من خلالهما "الغيورين" على اللغة، فيقول:

جاروا عليها زاعمين صلاحها في نبذ طرفها وفي تقييدها
لم يفقهوا أنّ اللغات حياتها في بعث تالدها وفي.. تجديدها!

ويعبر الكاتب من خلال هذين البيتين عن موقفه تجاه قضية التّجديد والمحافظة، فيرى أنّ موقف المحافظين، "الغيورين على اللغة"، الرافضين لأيّ تجديد فيها، نابع من غياب وعيهم وإدراكهم لحقيقة أنّ حياة اللغة واستمراريتها مقترنة بتجديدها وبعثها وإحيائها ودبّ روح المعاصرة فيها.

تلّت هذه الأبيات كلمة مقتضبة لأحمد أمين، يوضّح من خلالها دوافع كلّ من المحافظين والأحرار، فالمحافظون ينظرون إلى اللغة باعتبارها شيء مقدّس من وضع الله، بينما يعتبر الأحرار أنّ اللغة غير منزلة أو غير "توقيفيّة"، على حدّ تعبيره، وبالتالي هناك متّسع من الحرّيّة في التّصرّف فيها ونقدتها وتجديدها. ثمّ يستخلص الكاتب استنتاجاً مفاده أنّ اللغويين غلبت عليهم نزعة المحافظة وقلّت فيهم الحرّيّة والتّجديد.

بعد الاستهلال تأتي المقدمة، وقد كتبها الباحث عادل مصطفى، واختار لها عنوان "تجديد لا تبديد"، فنجده يبدأها بجملة: "العربية في أزمة"، مما يحقّق الفارئ على معرفة أسباب تلك الأزمة وطرائق التخلّص منها، وهو بذلك يشعل ضوءاً أحمر ويثير الإحساس بالخطر الذي يهدّد اللغة العربية. ثمّ يوضّح بأنّ التّغاضي عن هذه الأزمة هو السّبب الأساسي لاستمرارها، وانقسام النّاس حيال اللغة العربية بين كارهٍ ومنتزمتٍ. وينتقد الكاتب موقف المتزمتين الذي يضرّ باللغة، مثله مثل موقف الكارهين، فهم، أي المتزمتون، يتناسون أنّ اللغة تعترتها تغييرات كثيرة كالتّغيير الصوتي والنّحوي والدلالي.

في الفصل الأوّل، يستعرض الكاتب موقف المتعصّبين للغة، والذين يرون فيها أصل اللّغات، وبذلك فإما هم يضرّونها، لأنّهم يصفون عليها طابع القداسة والإعجاز، ممّا يجعلها قيمة كاملة لا تتغيّر ولا تتبدّل، وهذا يؤدّي إلى جمودها. من جانب آخر يستعرض الكاتب النظرة العصريّة المتطرّفة التي تعتبر اللغة العربية لغة عاجزة لا تستطيع التّطور واللّحاق باللّغات العصريّة الرّاقية. ثمّ يردّ الكاتب على كلا الادّعاءين، بقوله "ليست العربية معجزة، ولكنّها ليست عاجزة أيضاً"، صحيح أنّ اللغة العربية تمرّ بأزمة، إلّا أنّ هذه الأزمة يمكن، بل يجب تجاوزها، من خلال التّغلب على العوامل المعوقة التّالية: أوّلاً، انعدام التّقة بالنّفس والشّعور بالنّقص، الفوضى في التّرجمة والتّعريب، جماعة المحافظين والرّجعيّين المحاربين لكلّ تطوّر.

ويشدّد المؤلّف في الفصل الثّاني على ضرورة تأليف نحو جديد للغة العربية الحديثة، والتي تطوّرت معجماً ونحوّاً بشكل فعلي، وربما لا يكون ذلك واضحاً لمستخدمي اللغة، لقربها منهم، لكنّه بالطبع سيكون واضحاً إذا ما قارنا اللغة العربية المعاصرة مع اللغة الكلاسيكية القديمة. ويتمثّل تطوّر اللغة العربية في مجالين أساسيين: الأوّل هو استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة، والثّاني هو التّطور والتّجديد في مبنى الجملة أو في النّحو. وقد ساعدت التّرجمة من اللّغات الأخرى، بالإضافة إلى التّأثر باللغة المحكيّة، على تطوّر اللغة العربية، ونتيجة لذلك باتت الحاجة ماسّة إلى وضع نحو حديث لهذه اللغة. ثمّ يفصل الكاتب بعض الأمثلة للتّغييرات التي طرأت على اللغة العربية، والتي تخالف القواعد النّحوية الكلاسيكية، لكنّها باتت شائعة وبالتالي شرعيّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أنّ مبنى الجملة الذي يتضمّن مضافين أو أكثر لمضاف إليه واحد قد بات مألوفاً وشرعياً، كأن نقول: "كتب ودفاتر التّلميذ"، بدلاً من قولنا "كتب التّلميذ ودفاتره"، وهذا المبنى يخالف الأسلوب الكلاسيكي الذي يقتضي إضافة مضاف واحد للمضاف إليه.

ينتقل الفصل الثّالث ليعرض دور أحمد فارس الشّدياق (1801-1887) في تطوير اللغة العربية من خلال استحداث مصطلحات جديدة. فقد لاحظ الشّدياق افتقار اللغة العربية إلى ألفاظ

ومصطلحات بديلة لما كان يجده في اللغات الأجنبية التي يترجمها، ممّا دفعه إلى إنشاء جمعية علمية أو لغوية ترعى اللغة وتساعد على التطور باستحداث ألفاظ جديدة. وأشار الشدياق إلى قدرة اللغة العربية على التطور والاستحداث، وذلك من خلال اشتقاق عدّة ألفاظ من أصل واحد، بالإضافة إلى طريقة النحت (صياغة كلمة من كلمتين ككلمة "الفارياق" المنحوتة من كلمتين: "فارس" و"شدياق")، والاستفادة من الفعل الرباعي لتوسيع اللغة. ومن الاستحداثات اللغوية التي ابتكرها الشدياق استخدام بعض المصطلحات من اللغة المحكية (برنيطة، فوطة، فرد، حرامي...)، وابتكار مصطلحات جديدة (باخرة، اشتراكية، منتدى، قصّة...)، فضلاً عن إحياء آلاف المصطلحات الكلاسيكية التي لم تُستعمل قبله في اللغة المعاصرة. ويشير الكاتب في خاتمة هذا الفصل إلى أنّ عرضه لدور الشدياق لا يعني أنّ العالم العربيّ اليوم بحاجة إلى الاعتماد على الجهود الفردية، "فتتحول لغتنا إلى لغات تفرّق بيننا وحقّها أن توحدنا"1، بل يجب أن تتوحد الدول العربية لغويّاً، من خلال إنشاء مجمع واحد للغة العربية يضمّ الأعضاء من البلاد العربية كلّها، فتصبح المجامع المحليّة فروعاً له.

هذا وي طرح المؤلف في الفصل الرابع موقفه تجاه قضية "العامية" و"الفصحى"، لكنّه في البداية يرفض هذه التسمية غير الموضوعية، والتي تحمل إيحاءات سلبية للغة العامية وأخرى إيجابية للغة الفصحى، فتظلم العامية لأنّها تتضمّن معاني الاستعلاء والازدراء والاحتقار لها، بينما تتضمّن الكثير من المحاباة غير الدقيقة للغة الفصحى. مقابل هذه التسمية يقترح المؤلف استخدام مصطلحي "المعيارية" و"المحكية" لدقّتهما وموضوعيّتهما. والحقيقة أنّي أوافق الكاتب رأيه، فمنذ سنوات كنت قد استبدلت بشكل فعليّ استخدام هذين المصطلحين (العامية والفصحى) بالمصطلحين اللذين يطرحهما الكاتب (المعيارية والمحكية) في السياقات المختلفة وحصلت الفائدة المرجوة. ثمّ يتابع المؤلف بذكر مظاهر ظلم اللغة المحكية، والتي لا تقتصر على التسمية فقط، بل تتضمّن تحامل "الغيورين" عليها واعتبارها بدعة استعمارية ألقى بها الغرب لتفريق العرب، هذا بالإضافة إلى اعتبارها وليدة "انحراف" عن اللغة المعيارية. إنّ الموقف المعادي للغة المحكية، والتعصّب المغالي للغة المعيارية، ناتج عن سببين اثنين: أولهما أنّ اللغة العربية المعيارية لغة القرآن، وثانيهما العامل القوميّ باعتبار أنّ اللغة المعيارية أحد أهمّ مقومات الوحدة بين الشعوب العربية. إنّ هذه النظرة المتعصّبة للغة المعيارية تضرّ بها؛ لأنّها تحدّ من تطورها باعتبارها النموذج الأمثل، وفي ذلك تغاضي عن الأزمة التي تمرّ بها اللغة العربية، والمتمثلة في فقرها لكثير من المصطلحات العلمية والتكنولوجية (وبطبيعة الحال ليس هذا ذنب اللغة بل ذنب أصحابها الذين لا يستحدثون بدائل عربية لهذه المصطلحات)، بالإضافة

إلى القطيعة المذهلة بين أبناء العربية، كباراً وصغاراً، وبين اللغة المعيارية. ويستخلص الكاتب إلى القول إنّ أوضاع اللغة العربية اليوم، بين معيارية مقيدة ومحكية غير رسمية وغير معترف بها، أدى إلى الأزمة سابقة الذكر، ثم يستشرف الكاتب العواقب الوخيمة لهذه الأزمة إذا ما استمرت دون محاولات استحداث وإيجاد حلول مناسبة لها.

ويحاول الفصل الخامس الإجابة عن التساؤل التالي: هل ظاهرة الترادف في اللغة العربية تُثري اللغة وترتقي بها أم تنقل كاهلها وتعيقها؟ وبعد أن يبيّن لنا المؤلف، اعتماداً على دراسات الشدياق، أنّ ظاهرة الترادف ليست من سمات اللغة العربية في منشئها، وإنما ظاهرة متأخرة نشأت خلال قرون طويلة من تداول اللغة، ينتقل ليعبر عن موقفه تجاه هذه الظاهرة محاولاً الإجابة عن التساؤل السابق، فيقول إنّ هذه الظاهرة لا تتسجم مع الكتابة العلمية الموضوعية الدقيقة، ولا تتناسب مع سمات السرعة والإيجاز التي تميّز هذا العصر، كما وأنها تؤدي إلى وجود آلاف الألفاظ لمدلول واحد (مثل كلمة سيف)، في حين هناك الكثير من المعاني الحديثة التي تفتقر لألفاظ تدلّ عليها، هذا بالإضافة إلى أنّ ظاهرة الترادف من الألوان البديعية التي قد تضيف إيقاعاً على النصّ، غير أنّها تضيف عليه، في المقابل، الابتذال والسطحية، من هنا يجب علينا تجنب هذه الظاهرة للارتقاء باللغة إلى مستوى اللغات العصرية. ويستشهد المؤلف بمواقف رواد النهضة العربية، الذين كان لهم نفس الموقف السلبي من ظاهرة الترادف، كالشدياق وأحمد أمين وخليل السكاكيني.

ويحدّثنا المؤلف في الفصل السادس من قبول الكتب التي يعمد إليها المؤلفون في تصحيح الأخطاء الشائعة في اللغة العربية، وذلك لعدّة أسباب، أهمّها، ليس كلّ ما يُكتب في هذه الكتب صحيحاً ودقيقاً (وقد أورد المؤلف أخطاء في هذه الكتب وناقشها بشكل مفصّل)، هذا بالإضافة إلى أنّ كتابها يقيسون اللغة العربية المعاصرة بمكيال الكلاسيكيين، كسيبويه وابن منظور، متجاهلين بذلك الابتكار والتطوير فيها.

ويقسم المؤلف الفصل السابع والأخير إلى خمسة مباحث، بحيث يبيّن المبحث الأوّل بأنّ اللغة العبرية تطوّرت بشكل سريع مقارنة مع اللغة العربية، ويعود هذا التطور إلى عدّة أسباب: أولها أنّ اللغة العبرية أكثر طواعية من العربية، لأنّها "تخلّصت" من حركة الآخر وعلامات الإعراب، بينما بقيت العربية مقيدة بقيود وضعها الكلاسيكيون منذ مئات السنين، ولم يؤلّف فيها نحو جديد. أمّا السبب الثاني فهو "السبب الإنساني"، كما يسمّيه المؤلف، ويشير من خلاله إلى اتّصال المجتمع الإسرائيليّ المباشر بالغرب وبالحضارة الغربية، هذا بالإضافة إلى كون المجتمع الإسرائيليّ مجتمعاً ضيقاً ممّا يسهّل عملية نقل المستحدثات اللغوية وترويجها، أضف إلى ذلك تأثير أكاديمية اللغة العبرية الجدّي في المؤسسات المختلفة. وفي المقابل نجد العالم

العربي كبيراً جداً، ولا يجمعه مجمع لغويّ مشترك، هذا بالإضافة إلى أنّ المجمع اللغويّ المحليّة محدودة التأثير.

ويستعرض المؤلف في المبحث الثاني بعض الكلمات التي يترقّع عنها الكتاب والمتحدّثون لأنها مشتركة بين اللغة المعياريّة والمحكيّة، وذلك من باب تجنّب اللغة المحكيّة. فينتقد المؤلف هذه الظاهرة، ويرى فيها ظلماً للغة المحكيّة. ومن أمثلة ذلك الفعلان "حبّ" و"أحبّ"، فالاثنتان صحيحان، غير أنّ الأوّل مشترك بين المعياريّة والمحكيّة، والثاني نجده فقط في المعياريّة، ويفضّل الكتاب والمتحدّثون الفعل الثاني ليبتعدوا عن اللغة المحكيّة، على الرّغم من أنّ الأوّل شائع ومألوف ومقرّب إلى المتلقين قرآناً أو مستمعين. ومن أمثلة ذلك أيضاً: حرق- أحرق، حسّ- أحسّ، شفق- أشفق، عقّب- أعقب، فلت- أفلت، مسك- أمسك، هناك- هنالك، هذي- هذه، حوالى- حوالي... هذا بالإضافة إلى الألفاظ التي يجوز في قراءتها أو تشكيلها وجهان: الأوّل متداول في اللغة المحكيّة والآخر غير متداول، وهنا أيضاً يفضّل الكتاب والمتحدّثون استخدام الوجه غير المتداول، ومن أمثلة ذلك أيضاً: سمّ- رَم، رُغم، بَبغاء- بَبغاء، خاتِم- خاتَم، مُشط- مشط، فِلْفِل- فُلْفُل، ضِفْدَع- ضَفْدَع...

ثمّ ينتقل في المبحث التالي ليتحدّث عن ظاهرة الألفاظ الخلافيّة في اللغة العربيّة، والتي تُقرأ على قراءتين، إلّا أنّ السبب في إهمال إحدى القراءتين وتبني الأخرى، هو أنّ الأولى شائعة على الألسنة والثانية ابتكرها "الغيورون" على اللغة ظناً منهم أنها أفصح وأصحّ. وفي هذا المجال يقترح المؤلف توظيف مستشار لغويّ في المؤسسات المختلفة، يرجع إليه العاملون في المؤسسة لمعرفة الصواب من الخطأ. ومن أمثلة ذلك: مُهمّة- مَهْمّة، مُتَحَف- مُتَحَف، مَدْخَل- مُدْخَل، المبايِر- المبايِر، الأساسيّ- الأساس، التّقييم- التّقويم، السّبعينات- السّبعينيّات، وغيرها.

ومن مشاكل اللغة العربيّة المعاصرة، افتقارها إلى ألفاظ بديلة لبعض المصطلحات الغربيّة، وأحياناً هنالك بدائل كثيرة مقترحة للمصطلح ذاته، فيجري استخدام المصطلح الغربيّ بسبب انتشاره على الألسنة وبسبب أنّ الاقتراح العربيّ البديل يقع في وقت متأخّر، هذا بالإضافة إلى أنّ البدائل العربيّة تكون متعدّدة، وفي هذه التّعدّدية يحدث فوضى وتداخل وافتقار إلى الدقّة. فعلى سبيل المثال، هنالك مصطلحات كثيرة لترجمة كلمة "كمبيوتر" (الحاسوب، الآلة الحاسبة، العقل الإلكترونيّ، الحاسب الإلكترونيّ...)، غير أنّ المؤلف يفضّل استخدام مصطلح "الحاسوب" (جمع حواسيب) لترجمة computer، ومصطلح "الحاسبة" (جمع حاسبات) لترجمة calculator - الجهاز الصّغير الذي يقوم بالعمليّات الحسّابيّة، ثمّ يقترح مصطلح "خلويّ" لترجمة cellular- الهاتف النّقّال، ومصطلح "الشّرطة" لترجمة

hyphen- علامة الترقيم (الخط الأفقي القصير وتسمى عند البعض "عارضة")، ومصطلح "النهضة" لترجمة renaissance، ومصطلح "مقاربة" لترجمة approach، ثم يقترح طريقة موحدة في النقحرة: (ج=p)، (ب=g)، (ف=v)، ومصطلح "مقدمة" للإشارة إلى مقدمة الكتاب- preface، و"مدخل" للإشارة إلى الفصل الافتتاحي الذي يمهد للدخول إلى موضوعات الدراسة- introduction. و"أصلائي" لترجمة native- الشخص المولود في بلد أو مكان معين.

في النهاية يوضح المؤلف أنّ نقده الموجّه "للغويين" في تخطيئهم لكلّ ما يخرج عن مواضع اللغة الكلاسيكية لا يعني أنّه يقبل بعض التّجديدات التي لا تراعي الدقّة والمنطق، لذلك نجده يذكر بعضاً من هذه التّجديدات ويناقشها مبيناً مواضع إخفاقها، ومن أمثلة ذلك استخدام مصطلح "السيرة الذاتية" للإشارة إلى تاريخ المرء الذي يكتبه عندما يتقدّم بطلب عمل (c.v)، فيشير إلى أنّ مصطلح "السيرة الذاتية" ليس دقيقاً لأنّه ترجمة لمصطلح autobiography على وجه الدقّة، ويقترح المؤلف، في المقابل، استخدام مصطلح "بيان السيرة" بدلاً منه.

أخيراً، أنصح، وبشدة، قراءة هذا الكتاب والاستفادة منه، ليس فقط لدارسي اللغة العربية، بل لكلّ ناطق بها، نظراً لأهميته ومضامينه الغنيّة والوقائع والمعلومات القيمة التي يزودنا بها المؤلف لنطلع على مظاهر الأزمة التي تمرّ بها اللغة العربية وطرائق النهوض بها. هذا التنويه بأنّ أسلوب المؤلف في الطرح سائق وممتع للغاية، فلم يسبق أن قرأت كتاباً نقدياً وشعرت بهذه المتعة التي غالباً ما أشعر بها عند قراءة النصوص الأدبية لا الوظيفية. ويعتمد المؤلف عموماً على الأسلوب الإقناعي- الحجاجي، فيوظّف ضمير المخاطب تارةً، وضمير المتكلم تارةً أخرى، ويدعم آراءه بالحجج والبراهين والأدلة العلمية واللغوية المنطقية، القرآنية والأدبية والتقدية، كما ويستشهد بمواقف كتّاب آخرين، فيناقشها ويحلّلها لدعمها أو دحضها أو التّحفظ منها. ونلاحظ أنّه يتوخّى الدقّة في طرحه وترجمته لبعض المصطلحات الإنجليزية، بعد أن يعود إلى مرجعها الإنجليزي أو العبري أو الآرامي أو السرياني. كما ويعتمد الكاتب على أساليب التمثيل والمقارنة والاستفهام البلاغي، والتي توضح الفكرة وتقربها من ذهن المتلقّي، وتساهم في إقناعه والتأثير به، كقوله، مثلاً: "جميع الأدباء والباحثين لم يستخدموا المحكيّة في هذه المجالات! هل يمكن أن يُعاب على إنسان جهله السباحة إذا كان لم ينزل إلى الماء منذ ولادته؟"2 وقد أورد المؤلف أفكاره مرتبة ترتيباً منطقيّاً مترابطاً، مفصلاً نقاط الطرح إلى أوّل وثانٍ وثالث... ومن مظاهر هذا النظام والمنهجية في الطرح أنّ الكاتب يبرز المصطلحات وأسماء الكتب والنظريات والقواميس بخطّ مشدّد (Bold) ليبين أهميتها ومركزيتها. أضف

إلى تميّز كتابته بالإيجاز، ممّا يتوافق والكتابة الأكاديمية الموضوعيّة بعيداً عن الاستطراد والزخرفة التي لا طائل منها، فتبدو لغته واضحة ومفهومة وموجزة. كما ونجده يثير في نفوس القراء المتعة والتسلية المنبثقة عن أسلوبه السّاحر، والذي رسم الابتسامة على وجهي عدّة مرّات أثناء قراءتي للكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله، على سبيل المثال: "إلا أنّ الأولى رغم بساطتها مشتركة للمحيّة والمعياريّة، ولذلك أهملت غالباً، والثّانية رغم "ثقل دمّها" شاعت كثيراً لأنّها مقصورة على اللّغة المعياريّة [...] لكنّهم يحرصون على استخدام هنالك ونبذ هناك المسكينة لأنّها عاميّة"³. وقوله كذلك: "في الأرقام الهنديّة يشكّل الصّفّر "عقب أخيل" فعلاً. يكفي أن "تقضي ذبابة حاجتها" على الكتاب أو الدّفتر لينضاف صفر إلى العدديّ"⁴.

3 جبران 2009. ص 99.

4 جبران 2009. ص 113.